

الشراكات الدولية من أجل الاستدامة في تصورات الجهات الفاعلة الرئيسية

في الحركة الأولمبية (دراسة نقدية)

أديب محمد إبراهيم¹ - كمال الدين عبد الرحمن درويش² - محمد محمد علي إبراهيم¹ - وليد

مرسي الصغير

¹قسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية بنين - جامعة حلوان

²قسم الاقتصاد - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

1- الملخص

حيث إن الحركة الأولمبية والألعاب الأولمبية تعاني من انتقادات فيما يخص التنمية المستدامة والإرث الأولمبي من حيث تأثير الأولمبياد على المجتمع والاقتصاد المحلي وتأثره بالتدخلات والصراعات السياسية الدولية والمحلية فقد هدف هذا البحث إلى تحليل تصورات اللجنة الأولمبية الدولية للشراكات العالمية والتعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة بالمقارنة مع تصورات منظمة الأمم المتحدة. واقترح تحسينات بناءً على هذا التحليل من شأنها أن تعيد المنظمات الرياضية، وبشكل خاص كيفية إدارة الأحداث الرياضية الضخمة. استخدم الباحثون المنهج الاستقرائي في دراسة نقدية، والاعتماد على تحليل المحتوى النوعي QCA كأسلوب بحثي مفيد لعملية الاستقراء. تمثلت العينة بالوثائق الرسمية ذات الصلة بموضوع البحث والتي تم الرجوع إليها من خلال أرشيف ومنشورات كل من اللجنة الأولمبية الدولية والأمم المتحدة. ونتج عن البحث وجود اختلافات في التصورات حول الشراكات الدولية والتعاون الدولي بين المنظمين المذكورين؛ فبينما تهتم منظمة الأمم المتحدة بالتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب والمساعدات الإنمائية وتشجيع المشروعات التنموية، لم تكن تصورات وسياسات اللجنة الأولمبية الدولية مراعيةً للجانب الحكومي الدولي شديد التأثير على الألعاب الأولمبية معتبرةً إياه جانباً خارجاً عن العملية الإدارية الرئيسية للأولمبياد، واقتصرت تصوراتها على الشراكات مع القطاع الخاص، بما يراه الباحثون هنا توجهاً نحو مصلحة المنظمة كتوجه تجاري لا نحو أصحاب المصلحة الآخرين كتوجه معياري كما تروج له عموماً. وعليه أوصى الباحثون بأن إيجاد جهود مشتركة في إدارة الألعاب الأولمبية هو ما سيعزز الشراكات الحقيقية والتعاون الدولي الفعال في سياق الألعاب الأولمبية، وبالتأكيد جهوداً في إطار الصالح العام العالمي، ومفاهيم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشراكات الدولية، التعاون الدولي، اللجنة الأولمبية الدولية، الاستدامة، التنمية الاجتماعية

2- المقدمة ومشكلة البحث

تعد الاستدامة في الوقت الحاضر جزءاً لا يتجزأ من تنظيم الألعاب الأولمبية، وأحد الأبعاد الرئيسية للحركة الأولمبية. وبعد تأكيد اللجنة الأولمبية الدولية على الالتزام باستراتيجية التنمية المستدامة، فقد كانت الإشارة دائماً إلى كون الشراكات الدولية هي أهم وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. تشير الشراكات من أجل إدارة الاستدامة بشكل فضفاض إلى التعاون لغرض تصميم وتنفيذ سياسات الاستدامة. خلال العقدين الماضيين وضعت اللجنة الأولمبية العديد من السياسات والبرامج المتعلقة بالاستدامة والتنمية المستدامة، وعملت على إقامة العديد من الشراكات مع أطراف دولية أخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة، والعديد من وكالات منظمة الأمم المتحدة.

وبشكل عام فإن خطة التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة أصبحت اليوم موجهاً رئيسياً لمعظم السياسات في العالم. وفي نفس الوقت أصبحت التنمية المستدامة مفهوماً متزايد الأهمية في الحركة الأولمبية في السنوات الأخيرة. أقرت اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) بالحاجة إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة في عملياتها وفعاليتها، وبذلت جهوداً كبيرة للحد من التأثير البيئي للألعاب الأولمبية. بالإضافة إلى ذلك، أدركت اللجنة الأولمبية الدولية أيضاً الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الرياضة في تعزيز التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. تدرك كل من اللجنة الأولمبية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة قدرة الرياضة على تعزيز التنمية المستدامة، وتدرك كل منهما أن الشراكات والتعاون هي عنصر رئيسي لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

بالطبع فإن تأثير كل من هاتين المنظمتين على بلدان العالم لا يحتاج إلى الإثبات، ومن حيث العودة إلى طبيعة كل من هاتين المنظمتين، تظهر هناك بعض النقاط، فمن حيث التكوين تختلف المنظمتان اختلافاً جذرياً حيث إن الأمم المتحدة هي منظمة تضم الحكومات السياسية الدولية، بينما اللجنة الأولمبية الدولية هي منظمة مستقلة ذات توجهات خاصة بها. وذلك على الرغم من أن كلتا المنظمتين من نتاج مبادئ ليبرالية غربية.

وبعد إدراج اللجنة الأولمبية الدولية لبند بشأن البيئة والتنمية المستدامة في نسخة عام 1996 من الميثاق الأولمبي (IOC, 2003, p. 7)، كانت استراتيجية الاستدامة للجنة الأولمبية الدولية هي أول استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للشركات خاصة بالمنظمة، تمت الموافقة عليه من قبل المجلس التنفيذي للجنة الأولمبية الدولية في ديسمبر 2016 وتم تحديثه في أكتوبر 2017. في

استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، تضع اللجنة الأولمبية الدولية نفسها في ثلاث مجالات مختلفة من المسؤولية: اللجنة الأولمبية الدولية كمنظمة، ومالك الألعاب الأولمبية، وكقائد للحركة الأولمبية (IOC, 2020b. Role 7).

من جهة أخرى تشكل الحركة الأولمبية سياقاً تاريخياً غنياً بالمؤثرات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، فهناك مؤثرات تقع على عمليات اتخاذ القرار في اللجنة الأولمبية الدولية، وهناك مؤثرات أخرى تقع على ممارسات البلدان تجاه دورات الألعاب الأولمبية المختلفة (مثل دعوات المقاطعة وغيرها)، وهناك مؤثرات أخرى تقع في سياق قرارات البلدان في استضافة الألعاب الأولمبية.

تجتمع هذه المؤثرات جنباً إلى جنب لتكون سلسلة طويلة من الآليات السببية التي تفسر أي حدث في سياق الألعاب الأولمبية. فلا يقف الحد عند تأثير عامل واحد منها، بل تتكامل جميعها وتظهر في أي نتيجة ملحوظة من أي نوع (سياسية، اقتصادية، أيديولوجية) في أي دورة ألعاب أولمبية.

فمن ناحية ارتبطت الألعاب الأولمبية منذ إنشائها ارتباطاً وثيقاً بأيديولوجية التقدم الاجتماعي والتقني. وعلى وجه الخصوص، استخدمت هذه المسابقات الرياضية الدولية كأداة للتعبير عن الأهداف الوطنية والأجندات السياسية (Lenskyj & Burstyn, 2000). إضافة إلى ارتباطها من ناحية أخرى ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الدولية والتجارة، في بعض الأحيان، قد تتعاون الدول في إدخال مقاطعة الرياضة لصالح التغيير السياسي، كما في حالة جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري، ومؤخراً، في عزل زيمبابوي في الألعاب الرياضية مثل الكريكت، وقد تعمل الرياضة أيضاً كوسيلة للشوفينية الوطنية والعدوان والعنف تجاه الدول الأخرى، أو على الأقل كفرصة للقوالب النمطية العدائية في الصحافة (Rowe, 2011). وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت الألعاب الأولمبية تحولاً تجارياً متسارعاً. فقد ازدادت القيمة الاقتصادية للألعاب الأولمبية زيادة كبيرة بمرور الوقت، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية وزيادة المبالغ المدفوعة مقابل حقوق البث الوطنية والدولية (Andranovich et al., 2010). مما غير من الصورة النمطية للرياضة.

هناك العديد من الأمثلة التاريخية لدور الرياضة في العلاقات الدولية والدبلوماسية، بدءاً مما يسمى بدبلوماسية كرة الطاولة التي جلبت الولايات المتحدة والصين الشيوعية في اتصال في أوائل سبعينيات القرن العشرين (Xu, 2008) إلى محاولة استخدام الألعاب الأولمبية لتحسين العلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية (Merkel, 2008, 2013).

لكن ومع هذا الدور الإيجابي للألعاب الأولمبية، فقد كان هناك آثاراً أخرى أكثر ثباتاً حولت الرياضة إلى ساحة للتنافس السياسي. فقد كانت المسابقات الرياضية "مقيدة باعتبارها سياسية غالباً ما حولت المسابقات الرياضية البحتة إلى منافسات أخرى: الشيوعية مقابل الرأسمالية، الفاشية مقابل الديمقراطية الليبرالية، الشيوعية مقابل الديمقراطية الاجتماعية" (Riordan, 2003, p. 1). ولا تزال الألعاب الأولمبية غير مستدامة (Müller et al., 2021). وتسبب أضراراً بيئية كبيرة (Paquette et al., 2011).

وعلى الرغم من وجود تلك الاختلافات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية بين مختلف البلدان، إلا أن هناك سياقات أخرى تجتمع فيها هذه البلدان لتتعاون وتنشئ فيما بينها شراكات دولية ذات أهمية ملحوظة (مثل التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التغير المناخي على سبيل المثال). وفي حين تنمو بعض الشراكات بين اللجنة الأولمبية الدولية والرعاة من القطاع الخاص، بينما تطغى الخلافات بين البلدان بشكل أكبر من الشراكات أو التعاون في سياق الألعاب الأولمبية.

يفترض الباحث هنا أن أحد أهم أسباب المشكلة يكمن في استراتيجيات اللجنة الأولمبية الدولية وسياساتها المتعلقة بهذا الشأن، وبشكل أدق تكمن في تصورات اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) واللجان المنظمة للألعاب الأولمبية (OCOGs) للشراكات الدولية في سياق الألعاب الأولمبية. وعليه فإن الباحث يناقش في هذا البحث تصورات كل من اللجنة الأولمبية الدولية كمنظمة دولية وقائد للحركة الأولمبية واللجان المنظمة للألعاب الأولمبية، بالإضافة إلى وضع تصورات منظمة الأمم المتحدة كنقطة معيارية لمقارنة أسباب بعض النجاحات والإخفاقات في المنظمين الدوليين.

3- هدف البحث:

تحليل تصورات اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) للشراكات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالمقارنة مع تصورات الأمم المتحدة (UN). واقتراح حلول لتحسين هذا التصور.

4- تساؤلات البحث:

1- ما هي تصورات اللجنة الأولمبية الدولية للشراكات الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

بالمقارنة مع تصورات منظمة الأمم المتحدة؟

2- كيف يمكن تحسين هذا التصور؟

5- مصطلحات البحث

الاستدامة:

على الرغم من أنها تتجاوز نطاقها كمصطلح شامل واسع، إلا أن الاستدامة مرتبطة بكل من المناخ و "التنمية المستدامة". ويشير المصطلح الأوسع نطاقاً "الاستدامة" إلى الهدف الطويل الأجل المتمثل في بناء عالم أكثر استدامة، وكثيراً ما تشير "التنمية المستدامة" إلى العمليات والأساليب المحددة لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن تعريف الاستدامة بأنها: " قدرة النظام البشري أو الطبيعي أو المختلط على الصمود أو التكيف مع التغيير الداخلي أو الخارجي بشكل محدود". وهي أيضاً "حالة اقتصادية يمكن فيها تلبية المطالب المفروضة على البيئة والموارد الطبيعية من قبل الناس والتجارة دون تقليل قدرة البيئة على توفيرها للأجيال القادمة" (Hawken, 2010).

التنمية المستدامة:

وفقاً لتقرير لجنة بروننتلاند، فإن التنمية المستدامة، وهي العمليات المستخدمة لتحقيق الاستدامة، تعني "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

(Borowy, 2013)

الشراكات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ووفقاً لمبدأ ريو 7: تتعاون الدول بروح الشراكة العالمية للحفاظ على صحة وسلامة النظام البيئي للأرض وحمايته واستعادتهما. في ضوء الإسهامات المختلفة في تدهور البيئة العالمية، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة (United Nations, 2002)

التعاون الدولي

يُعرف التعاون بكونه علاقة تآزمية بين الكيانات للعمل نحو أهداف مشتركة من خلال تقسيم العمل المتفق عليه بشكل متبادل. على المستوى القطري، يعني هذا الانخراط تحت قيادة الحكومة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الخارجيين (بما في ذلك وكالات التنمية الدولية) في تطوير وتنفيذ ومراقبة استراتيجية التنمية الخاصة بالدولة. (UNCCD, 2013).

الحركة الأولمبية

هي نسخة حديثة من الألعاب الأولمبية القديمة تم تصميمها الحديثة من قبل بيير دي كوبرتان، الذي عقد بمبادرة منه المؤتمر الدولي لألعاب القوى في باريس في يونيو 1894. والهدف منها الأولمبية هو جعل الرياضة في خدمة التنمية المتناغمة للبشرية، بهدف تعزيز مجتمع سلمي يهتم بالحفاظ على كرامة الإنسان. (IOC, 2020b)

اللجنة الأولمبية الدولية

اللجنة الأولمبية الدولية هي الوصي على الألعاب الأولمبية وزعيم الحركة الأولمبية، تتمثل رؤيتها في بناء عالم أفضل من خلال الرياضة (IOC, n.d.)

6- الدراسات المرتبطة:

إن تصورات اللجنة الأولمبية الدولية لموضوع الشراكات والتعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لم تتم مناقشتها في الدراسات السابقة، ولكن هناك بعض الدراسات المرتبطة بموضوع هذا البحث، حيث جاءت معظم الدراسات المتعلقة بالشأن الأولمبي في شكل تقييم لاستدامة الألعاب الأولمبية،

ومن هنا ما جاء لتقييم آثار الألعاب الأولمبية على التنمية المستدامة، مثل دراسة جيريت وغوتيه "Geeraert and Gauthier" (2018) بعنوان: الألعاب الأولمبية الخارجة عن السيطرة: لماذا لا تستطيع اللجنة الأولمبية الدولية ضمان ألعاب أولمبية مستدامة بيئيًا.

“Out-of-control Olympics: why the IOC is unable to ensure an environmentally sustainable Olympic Games”.

توضح هذه الدراسة أن الآليات التي تستخدمها اللجنة الأولمبية الدولية للتحكم في منظمي الألعاب غير فعالة لأنها تقبل في تغيير حوافز منظمي الألعاب نحو الامتثال لأهداف الاستدامة البيئية وأن التغييرات المقترحة مؤخرًا من خلال إصلاحات جدول أعمال اللجنة الأولمبية الدولية لعام 2020 فشلت في معالجة هذه المشكلة. من أجل خفض تكاليف الوكالة.

ودراسة يارموليوك وشينغوين "Yarmoliuk and Shengwen" (2018) بعنوان: الاستدامة وإرث أولمبياد بكين 2008. "Sustainability And Legacy of Beijing's 2008 Olympics".

والتي هدفت لتحديد إرث دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين في بكين في عام 2008 وتأثيرها على التنمية المستدامة للبلاد. حيث قام الباحثان بتحليل الأدبيات واستخدام طرق المقارنة والقياس، وتوصلت النتائج إلى أنه وعلى الرغم من الجدل الذي أثير أثناء تنظيم الألعاب الأولمبية وعقدها، فقد استخدمت الصين الألعاب الأولمبية بنجاح لتعزيز أفكار التنمية المستدامة والتغييرات الإيجابية في الثقافة والاقتصاد وحماية البيئة.

جاءت دراسات أخرى ناقدة للسياسات العامة المتعلقة بالاستدامة في بعض الوثائق الأولمبية، مثل دراسة فانوينسبيرغي وآخرين "VanWynsberghe et al" (2021). بعنوان: الإرث والاستدامة في العصر المعياري الجديد للحركة الأولمبية: عندما لا تكون الإصلاحات كافية.

“Legacy and sustainability in the Olympic Movement's new norm era: when reforms are not enough”.

حيث قام الباحثون بدراسة توصيات الأجندة الأولمبية 2020، من خلال عدسة تحليل السياسة النقدية لاستراتيجيات الشرعية في صياغة السياسات وتنفيذها للتحقيق في الطرق التي يتم بها استخدام المصطلحات القديمة والاستدامة في عملية إضفاء الشرعية على اللجنة الأولمبية الدولية اليوم. أظهرت النتائج استراتيجيتين عامتين لإضفاء الشرعية. إحداهما هو التأطير المؤلف للألعاب الأولمبية من حيث الاستدامة والإرث مع التركيز الجديد على الألعاب كفرصة لدمج احتياجات التخطيط طويل الأجل للمدن في تقديم العطاءات واستضافة الحدث. والثانية كان الدور القيادي العالمي للحركة الأولمبية في الرياضة في سياق الرياضة نفسها التي يتم تصويرها على أنها مؤسسة اجتماعية رائدة في إحداث تغيير اجتماعي هادف. وقدمت هذه الدراسة تعليلاً متعلقاً بضرورة استخدام اللجنة الأولمبية الدولية لعملية إصلاح السياسة هذه لتجاوز الخطاب وحده لتضمين معايير مساءلة هادفة وقابلة للقياس في عملية الاستضافة.

دراسة باكويتي وآخرين "Paquette et al" (2011) بعنوان: تفسير الاستدامة البيئية من قبل اللجنة الأولمبية الدولية واللجان المنظمة للألعاب الأولمبية من 1994 إلى 2008.

"The interpretation of environmental sustainability by the International Olympic Committee and Organizing Committees of the Olympic Games from 1994 to 2008".

كان الغرض من هذه الدراسة هو فحص تفسير الاستدامة البيئية (ES) داخل الحركة الأولمبية. وجه سؤالان بحثيان التحقيق وسعوا إلى تحديد: (1) كيف تم تعريف مفهوم ES من قبل اللجنة الأولمبية الدولية (IOC)، و (2) كيف تم تعريف مفهوم الاستدامة البيئية وسنه من قبل اللجان المنظمة للألعاب الأولمبية (OCOGs). وجه نموذج رافليت لنماذج الإدارة البيئية للشركات (CEM) تحليل محتوى 134 وثيقة من وثائق IOC وOCOG ذات الصلة بالاستدامة البيئية من 1994 إلى 2008. كشفت النتائج أن اللجنة الأولمبية الدولية تعكس نمودجا تكييفيا ل CEM. عكست اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية والبارلمبية (OCOGs) نمودجا تكييفيا خلال مرحلة تقديم العطاءات من الإعداد للألعاب والذي تحول إلى نمودج تدريجي / ضار أثناء تنظيم الألعاب. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى أن نماذج CEM للجنة الأولمبية الدولية واللجنة المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية الدولية كانت غير متوافقة.

وبعض الدراسات الأخرى جاءت للبحث في العلاقة بين الحركة الأولمبية أو الألعاب الأولمبية والتنمية المستدامة بشكل عام. مثل دراسة ألفينا وآخرين "Alvina et al" (2020) بعنوان: التنمية

المستدامة والحركة الأولمبية. " Sustainable Development and the Olympic Movement"

ركزت هذه الدراسة على موضوع الرياضة في السياق الدولي مع الأخذ في الاعتبار تجربة تطبيق مبادئ التنمية المستدامة المتراكمة في إطار الحركة الأولمبية. يتم التأكيد على حداثة هذه التجربة بالنسبة لأوكرانيا، فضلاً عن إمكانية استخدامها في إعداد وعقد الأحداث الرياضية والثقافية الكبرى الأخرى من أجل تعظيم فرص التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تؤكد نتائج البحث الدور الإيجابي للأحداث الرياضية، وخاصة الألعاب الأولمبية، كمحفز للتغيير نحو الأفضل، ولا سيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. من ناحية أخرى، هناك بعض الأمثلة التي تشير إلى إمكانية حدوث تأثير سلبي، خاصة على البيئة.

دراسة بوكور وآخرين "Bucur et al" (2015) بعنوان: التنمية المستدامة في سياق الألعاب الأولمبية. "Sustainable Development in the context of the Olympic games". هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الطريقة التي انعكست بها التنمية المستدامة في تنظيم الألعاب الأولمبية، بدءاً من إصدار فانكوفر 2010 حتى سوتشي في عام 2014، وهذا من خلال تحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة على الألعاب الأولمبية.

وأشارت أهم نتائج البحث إلى فشل تحقيق التنمية المستدامة في أولمبياد فانكوفر، وفشل المطور في العمل بسبب أزمة الائتمان العقاري، وبالتالي فرض مجموعة من المتطلبات المتعلقة بالاستدامة على جميع مستويات سلاسل التوريد، وكان أحد الأهداف الرئيسية هو التأكد من أن المعادن الخاصة بالميداليات والدبلومات والزهور تأتي من مصادر مستدامة.

وبتخصيص البحث على الشراكات والتعاون الدولي، فقد جاءت دراسة بابياك، وتيبو "Babiak and Thibault" (2009) بعنوان: التحديات في الشراكات المتعددة عبر القطاعات "Challenges in multiple cross-sector partnerships"

للبحث في التحديات المرتبطة بالشراكات بين مجموعة من المنظمات عبر القطاعات. سياق هذه الدراسة هو منظمة غير ربحية في النظام الرياضي الكندي وشركائها العديدين في القطاعات العامة وغير الربحية والتجارية. تكشف النتائج عن تحديات في مجالات الهيكل والاستراتيجية. على وجه التحديد، تكشف البيانات عن التحديات الهيكلية فيما يتعلق بمشاكل الحوكمة والأدوار والمسؤوليات التي توجه الشراكات ومع تعقيد أشكال وهيكل الشراكة. تكشف البيانات أيضاً عن تحديات استراتيجية، في ضوء التركيز على المنافسة مقابل التعاون بين مختلف الشركاء والتغيرات في المهام والأهداف من خلال مدة العلاقة.

ودراسة فولجاراكيس "Voulgarakis" (2005) بعنوان: تأمين الألعاب الأولمبية: نموذج للتعاون الدولي لمواجهة التهديدات الجديدة.

“Securing the Olympic Games: A model of international cooperation to confront new threats”.

والتي تناقش إنشاء علاقات تعاونية في المجال الأمني لحماية الألعاب الأولمبية في أولمبياد أثينا 2004 في اليونان لمواجهة التهديدات حينها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. حيث كانت المفاهيم التطبيقية الرئيسية في البحث هي الابتكار والتطوير والاختبار وإعادة الاختبار والتعاون والتطبيق.

7- إجراءات البحث

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في دراسة نقدية لتصورات الجهات الفاعلة للشراكات الدولية.

أسلوب البحث:

استخدم الباحث تحليل المحتوى النوعي كأسلوب لجمع وتحليل البيانات.

مجتمع البحث:

يمثل مجتمع البحث المستندات (الوثائق والكتيبات) الخاصة بكل من اللجنة الأولمبية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، والتي تخص موضوع الشراكات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عينة البحث:

تمثل عينة البحث كل من الوثائق والكتيبات المتاحة من اللجنة الأولمبية الدولية واللجان المنظمة للألعاب الأولمبية، ووثائق الأمم المتحدة التي تحتوي على مضمون استراتيجية التنمية المستدامة والسياسات العامة الخاصة بالشراكات الدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووسائل التنفيذ وبعض التقارير السنوية الخاصة بهذا الشأن.

حجم العينة: توزع حجم عينة البحث المكونة من بيانات أولية/ أساسية من الوثائق والكتيبات والتقارير على النحو الآتي:

- مستندات اللجنة الأولمبية الدولية: 5 وثائق (الجدول 1)

- مستندات الأمم المتحدة: 4 وثائق (الجدول 2)

أدوات البحث:

عدد خاص ببحوث المؤتمر السنوي الثاني للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها

استخدم الباحث مصفوفة ترميز البيانات الخاصة بتحليل المحتوى النوعي بالاعتماد على عمل مايرينغ "Mayring" (2014).

جمع البيانات:

كانت عملية جمع البيانات في هذا البحث بسيطة وغير معقدة، لأن عينة البحث كانت محددة بدقة في الوثائق ذات الصلة بموضوع الشراكات والتعاون الدوليين في مستندات كل من الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية. لجأ الباحث إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة وحصل على العديد من الوثائق من أرشيف الأمم المتحدة وقام بتحديد وثائق السياسات التي تتناول موضوع الشراكات الدولية والتعاون الدولي واختارها بالكامل. وفيما يخص اللجنة الأولمبية الدولية فكان هناك بعض الوثائق على موقعها الإلكتروني الرسمي، والبعض الآخر في المكتبة الأولمبية التابعة لمركز الدراسات الأولمبية، وبنفس المعيار فقد حدد الباحث وثائق السياسات التي تتناول موضوع الشراكات الدولية والتعاون الدولي واختارها بالكامل.

وقد تضمنت محتويات استمارة التحليل النوعي الوثائق التالية المبينة في الجدول 1 والجدول 2:

الجدول 1

قائمة مستندات اللجنة الأولمبية الدولية

العنوان	المؤلف	الناشر
1- IOC Sustainability Strategy 2017 استراتيجية الاستدامة للجنة الأولمبية الدولية 2017	IOC	IOC
2- Olympic Agenda 2020 - Closing report. الأجندة الأولمبية 2020 - تقرير ختامي	IOC	IOC
3- Introduction to Sustainability مقدمة إلى الاستدامة	IOC	IOC
4- Olympic Charter 2020 الميثاق الأولمبي 2020	IOC	IOC
5- Olympic movement 's Agenda 21: Sport for sustainable development أجندة القرن الواحد والعشرين للحركة الأولمبية: الرياضة من أجل التنمية المستدامة	IOC	IOC

الجدول 2

قائمة مستندات الأمم المتحدة

العنوان	المؤلف	الناشر
1- THE SDG PARTNERSHIP GUIDEBOOK: A practical guide to building high-impact multi- stakeholder partnerships for the Sustainable Development Goals دليل شراكة أهداف التنمية المستدامة: دليل عملي لبناء شراكات عالية التأثير بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل أهداف التنمية المستدامة	Darian Stibbe and Dave Prescott	United Nations - The Partnering Initiative and UNDESA
2- Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	United Nations	UN- DESA: Sustainable Development
3- Partnerships for Sustainable Development Goals الشراكات لأهداف التنمية المستدامة	United Nations	United Nations-DESA with partners
4- Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (Addis Ababa Action Agenda) خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	United Nations	United Nations-DESA

تحليل البيانات

واعتمد الباحثون تحليل المحتوى النوعي (Mayring, 2014) لتحليل وثائق السياسات التسعة المدرجة للتحليل. يتم الاعتماد على هذه التقنية من أجل فهم كيفية هيكله الخطابات المختلفة لأنشطة الجهات الفاعلة وكيفية إنتاج الأنشطة، وكيف تعمل، وكيف يتم تغييرها. كان الباحث مهتماً بتحديد ليس فقط ما تحتويه الوثائق، ولكن أيضاً ما لا تقوله هذه الوثائق وإنما يتبين فيما بين الأسطر، حيث إن الوثائق لا تعكس ببساطة، بل تبني أيضاً الواقع الاجتماعي والأحداث. ينظر إليها على أنها وسائل الإعلام التي يتم من خلالها التعبير عن السلطة الاجتماعية والسياسية.

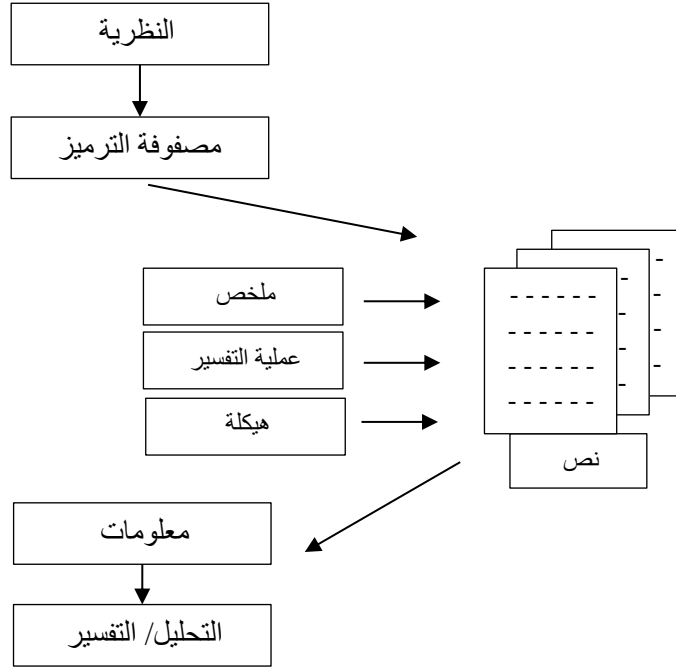
عدد خاص ببحوث المؤتمر السنوي الثاني للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها

وللقيام بعملية تحليل المحتوى النوعي، استخدم الباحث الإجراء الأساسي لتحليل المحتوى النوعي، كما هو موضح في الشكل الذي طوره كولباخر "Kohlbacher" (2006) الموضح في الشكل رقم (1).

وبناءً على الشكل المطور من قبل كولباخر فقد وضع الباحث الهدف (17) من أهداف التنمية المستدامة كقاعدة نظرية للتحليل. أُجريت مرحلة أولية من استعراض الوثائق، بهدف تحديد التعاريف والمعاني والعمليات والمقاطع ذات الصلة من النص وأنواع التغييرات في السياسات. ثم تم ترميز البيانات وفقاً لصلتها بأهداف البحث والإطار النظري/ الأسس في تحديد الموضوعات الأولية، بما في ذلك تركيز السياسة، والمهام والأهداف، وسياقات التشغيل، والعناصر المتعلقة بالشراكات الدولية المتعلقة بالألعاب الأولمبية، والهيكلة التنظيمية، ونهج الإدارة. ثم أعيد قراءة البيانات وتنظيمها في مجلدات ماذا / كيف / متى / من، وأدى ذلك في النهاية إلى تحديد موضوعين رئيسيين: 1) الشراكات العامة/ العامة التي عنوانها الباحث بـ (الأهداف غير المتكاملة). 2) الشراكات الخاصة/ العامة، شراكات اللجنة الأولمبية الدولية مع القطاع العام (الشراكات الدولية/ الشراكات الغربية).

الشكل (1)

الإجراء الأساسي لتحليل المحتوى النوعي (QDA)



Source: based to (Kohlbacher, 2006, para. 58)

عرض ومناقشة نتائج البحث:

بعد مراجعة كل من وثائق اللجنة الأولمبية الدولية ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بموضوع الشراكات والتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة، تبين وجود توافقات معينة واختلافات معينة، تظهر في كيفية تفسير وتصور الشراكة مع الأطراف الأخرى سواء العامة أو الخاصة أو المجتمع المدني. وعليه فقد أظهرت النتائج نقطتي ضعف رئيسيتين في تصورات اللجنة الأولمبية الدولية للشراكات الدولية والتعاون الدولي، فمن جهة كان انعدام الإرشادات حول التعاون العام/ العام أو الحكومي/ الحكومي في سياق الألعاب الأولمبية النقطة الرئيسية المختلفة عن توجهات الأمم المتحدة فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى ومع تأكيد اللجنة الأولمبية الدولية على الشراكات مع الجهات غير الحكومية، فقد كان هناك تعاون دولي ما بين اللجنة الأولمبية الدولية وبعض الأطراف السياسية الحكومية، ولكنها تميزت بكونها متحيزة بشكل واضح للعلاقات الأوروبية.

أهداف غير مكتملة

عدد خاص ببحوث المؤتمر السنوي الثاني للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها

في وثائق الأمم المتحدة تتم الإشارة إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات، إضافةً إلى حشد بعض الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية (United Nations, 2015, aim 17).

وفيما يخص الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، تشير إلى ما يلي:

- تعزيز الشراكة العالمية فمن أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية.
- تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد. (United Nations, 2015, aim 17).

وتؤكد على حالات التعاون ما بين البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء:

"تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات الفعال والمستهدف في البلدان النامية من أجل دعم الخطط الوطنية لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على شبكة الإنترنت والتعاون الثلاثي". (United Nations, 2015, aim 17)

يقابلها في وثائق اللجنة الأولمبية الدولية تركيز على عدة توجهات مثل تحقيق ممارسات الاستدامة تتحقق بالتعاون مع منظمات الخبراء ذات الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (IOC, 2020a, p. 20)

وفي أهمية الشراكات العالمية يشير جدول أعمال القرن الواحد والعشرين للجنة الأولمبية الدولية إلى ما يلي:

"ولا يمكن مواجهة التحديات التي تطرحها البيئة والتنمية إلا من خلال إقامة شراكة عالمية جديدة تمكن من التغلب على الخلافات وتعزيز مناخ التعاون والتضامن".

(IOC, 2003, p. 26)

وفي توصياتها أشارت اللجنة الأولمبية الدولية في جدول أعمال القرن 21 في التوصية السابعة إلى التالي:

"وينبغي أن يتم تنفيذ جدول أعمال القرن 21 في إطار سياسة التعاون الوثيق بين أعضاء الحركة الأولمبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلاً عن جميع الكيانات الحكومية وغير الحكومية والوطنية والدولية الأخرى التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف". (IOC, 2003, p. 48)

يتبين هنا تأكيد من قبل كل من اللجنة الأولمبية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة على أهمية الشراكات والتعاون مع (الأطراف الحكومية) و(الأطراف غير الحكومية)، وبينما تحدد وثائق الأمم المتحدة دعم البلدان النامية، ففي الوثائق الرئيسية للجنة الأولمبية الدولية لا يتم التطرق لهذا الأمر. يتحدد في وثائق الأمم المتحدة كيفية وأهداف وطرق التعاون ما بين الأطراف الحكومية والأطراف الحكومية الأخرى، وما بين الأطراف الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في حين تركز سياسات اللجنة الأولمبية الدولية على الشراكات مع القطاع الخاص والشركات الراعية، كما في استراتيجية الاستدامة للجنة الأولمبية الدولية، مع لفت النظر إلى الاهتمام السياسي بالعلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى، وعدم التطرق إلى تعاون البلدان المختلفة مع بعضها البعض أو تكوين بيئة مناسبة للتعاون في سياق دورات الألعاب الأولمبية:

"كبار الشركاء هم الرعاية الأولمبيون في جميع أنحاء العالم. وهي تشمل حالياً شركة "Coca-Cola" و "Alibaba" و "Atos" و "Bridgestone" و "Dow" و "GE" و "Intel" و "Omega" و "Panasonic" و "Procter & Gamble" و "Samsung" و "Toyota" و "Visa". بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد العالمي للمدن الأولمبية، وتحالف الرياضة الخضراء، وما إلى ذلك". (IOC, 2017, p. 20)

وتؤكد على تكوين الشراكات وإقامة علاقات التعاون مع الجهات غير الحكومية: "من المحتمل أن يكون التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية حلاً ممتازاً، حيث يمكنهم جلب الخبرة والمصادقية الخارجية إلى طاولة المفاوضات. غالباً ما تكون المنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى والخبراء على استعداد للانضمام إليها لأنهم يحبون الرياضة ويمكن أن يتحمسوا للتحدي وفرص العمل بالتعاون مع منظماتك. ومع ذلك، في بعض الأحيان، قد يتوقعون أن يتم الدفع لهم، ومن الخطأ افتراض أنه يمكن معاملتهم كمورد مجاني". (IOC, 2018, p. 42)

وعلى هذا النحو تحذو اللجان المنظمة للألعاب الأولمبية حذو اللجنة الأولمبية الدولية في حصر التركيز على الشراكات (التجارية) مع رؤوس الأموال من الشركات العالمية، مثل اللجان المنظمة لكل من أولمبياد بكين 2008 (BOCOG, 2008) ولندن 2012 (LOCOG, 2007, 2012) وريو 2016 (Rio 2016 OCOG, 2013, 2014).

وبشكل غير محدد يشير الميثاق الأولمبي بعبارة واحدة فقط إلى التعاون مع الأطراف العامة والخاصة على حد سواء:

"أن تتعاون اللجنة الأولمبية مع الهيئات والسلطات المختصة العامة أو الخاصة في السعي إلى جعل الرياضة في خدمة الإنسانية وبالتالي تعزيز السلام". (IOC, 2020b. Rule 2) (أضاف الباحث اسم اللجنة الأولمبية ضمن النص الأصلي لتوضيح السياق) إن الاقتباس السابق

الشراكات الدولية/ الشراكات الغربية:

لا يعني عدم اهتمام اللجنة الأولمبية الدولية بالشراكات العامة-العامة والعامة-الخاصة أنه لا يوجد لديها أي سياسات تخص هذا الأمر، من حيث المبدأ تسخر اللجنة الأولمبية الدولية بعض العلاقات الحكومية لخدمة بعض الأهداف. كما يتضح من إطلاق الشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة (IPACS) الذي تم إطلاقه في المنتدى الدولي لنزاهة الرياضة (IFSI) التابع للجنة الأولمبية الدولية الذي عقد في فبراير 2017. وهي منصة لأصحاب المصلحة المتعددين مهمتها "الجمع بين المنظمات الرياضية الدولية والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لتعزيز ودعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفساد وتعزيز ثقافة الحكم الرشيد في الرياضة وحولها"، على النحو المتفق عليه في الاجتماع الأول لمجموعة العمل IPACS في يونيو 2017. (IPACS, 2017)

ولكن هذه الشراكة تحمل في طريقة تأسيسها آليات (الهيمنة) الغربية بشكل واضح، والتي تمثل مشكلةً بحد ذاتها، والتي تتضح في القائمة التالية التي تُظهر التكوين الحالي للجنة التوجيهية:

- الرئيس: اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) - شريك مؤسس مشارك.
- مجلس أوروبا (CoE) - شريك مؤسس مشارك
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - شريك مؤسس مشارك
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - شريك مؤسس مشارك
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) - شريك مؤسس مشارك

- رابطة الاتحادات الأولمبية الصيفية الدولية (ASOIF)
 - ممثل الرياضيين، أولوسيبي سميث (Oluseyi Smith, OLY)
 - أستراليا
 - كندا
 - الاتحاد الدولي للفروسية (FEI)
 - المكسيك.
 - المملكة العربية السعودية.
 - اللجنة الأولمبية الوطنية الإيطالية (CONI).
- وفي توصيات الأجندة الأولمبية 2020، تطرح اللجنة الأولمبية أيضاً التعاون مع الأطراف السياسية الدولية، ولكن أيضاً تأتي على هيئة تعاون بين اللجنة الأولمبية الدولية و "الاتحاد الأوروبي" ولا يتم إدراج أي دولة شرقية، أو نامية في هذه الشراكة.
- "وتشمل أوجه التعاون الأخرى لتعزيز المساواة بين الجنسين والشمول: اليونسكو، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والفريق العامل الدولي المعني بالمرأة والرياضة، وكاتاليس، وبروكتر آند غامبل، وإرنست آند واينونغ". (IOC, 2020a. Recommendation 11)
- وذاوات الأمر يتبين في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين للحركة الأولمبية، ولكن بدون إيلاء تركيز على البلدان بذاتها، بل بالإشارة إلى التسهيلات التي يمكن استخلاصها من الحكومات للجان الأولمبية الوطنية فقط:

"وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي على اللجنة الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية إبرام اتفاقيات مع المؤسسات السياسية وتحديد إجراءات مشتركة تمكن الرياضيين من الرجال والنساء من المشاركة في التقدم الإقليمي نحو التنمية المستدامة". (IOC, 2003, p. 25)

بينما يبين الاقتباس الأنف السعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين "الرياضيين" من الرجال والنساء (بما يوحي بالسعي لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين) فإن التعاون المقصود في (الإجراءات المشتركة) يقع في إطار محدد لا يقع في سياق "الأولمبياد"، وبينما هناك إجماع حول التأثير الهائل للأولمبياد (دورات الألعاب الأولمبية) الذي يفوق بشكل كبير وواضح الإجراءات الجزئية المنقرقة الأخرى، فإن هدف الشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يتم تحقيقه بشكل فعال من خلال هذه المادة التي ينص عليها جدول أعمال (أجندة) القرن الواحد والعشرين للحركة الأولمبية. وما يؤكد ذلك هو النتائج التي تؤكد عدم تجاوز الألعاب الأولمبية المستوى المتوسط في

مؤشرات تحقيق الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة التي تبينها نتائج العديد من البحوث، أهمها البحث المقدم من مولر وآخرين (2021).

استنتاج

لدى الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية تصورات مختلفة عن الشراكات الدولية. ترى الأمم المتحدة أن الشراكات ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة المتساوية ما بين بلدان الشمال والجنوب، وتؤكد على دعم البلدان النامية، بينما ترى اللجنة الأولمبية الدولية أن الشراكات ضرورية لتعزيز القيم الأولمبية ودعم الألعاب الأولمبية برؤوس الأموال من الشراكات مع القطاع الخاص والشركات العالمية، واستخدام الرياضة كأداة للتغيير الاجتماعي.

بينما تهتم الأمم المتحدة بالتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب، والمساعدات الإنمائية وتشجيع المشروعات التنموية، لا تغطي اللجنة الأولمبية الدولية مفهوم التعاون الدولي الإنمائي في سياق دورات الألعاب الأولمبية، وبالتالي لا تغطي أي مفهوم يتضمن التعاون بين البلدان، وتقتصر بمفهومها على الشراكات بين القطاع العام والخاص والشراكات بين اللجنة الأولمبية الدولية واللجان المنظمة للألعاب الأولمبية وبين كل من الشركات التجارية العالمية وبعض الجهات غير الحكومية، وبعض الجهات الحكومية الغربية. وبالدرجة الأولى يتم إيلاء اهتمام كبير جداً على الشراكات مع الجهات الراعية للأولمبياد، مع أهمية عملية ضئيلة بالمجتمع المدني الذي يتم ذكره فقط في الخطاب السياسي وإدراجه في السياسات العامة لكن بدون لوائح تنفيذية كافية وواضحة.

وتطلب اللجنة الأولمبية الدولية أيضاً من حكومات البلدان المرشحة تقديم ضمانات "لضمان تمويل جميع الاستثمارات الرئيسية في البنية التحتية الرأسمالية اللازمة لتنفيذ الألعاب الأولمبية" و "تغطية العجز الاقتصادي المحتمل في اللجنة الأولمبية الدولية" (Flyvbjerg & Stewart, 2012)

وبالتالي فإن حالات التعاون التي تعقدها اللجنة الأولمبية الدولية مع القطاع العام أو الجهات السياسية كما أظهرت نتائج البحث، لا تمت بصلة إلى الشراكات التنموية بين الشمال/الجنوب، والجنوب/الجنوب، بل هي علاقات غربية/ غربية فقط. وبشكل عام، سواء في تصورات اللجنة الأولمبية الدولية أو الأمم المتحدة، فإن هوفيلين وكاسبر "Hofielen and Kasper" (2018) يشيران إلى كون أهداف التنمية المستدامة تستند أيضاً إلى نهج يحتوي على تناقضات كبيرة وغير معلنة.

يحدد هوس وآخرون أسباب فشل السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة بما يلي:

- تحديد غير كامل للأهداف أو الغايات.

- وكالة غير مناسبة للتنفيذ.
- الأهداف المتضاربة داخل السياسات أو فيما بينها.
- فشل الحوافز.
- توجيهات متضاربة من الوكالات أو كبار المسؤولين.
- محدودية اختصاص الوكالة أو المكلفين بالتنفيذ.
- عدم كفاية الموارد الإدارية لدعم تنفيذ السياسات.
- عدم التواصل مع المجتمع المتضرر. (Howes et al., 2017)

وفيما يخص هذا البحث فإن تحديد الأسباب يقع على النحو الآتي:

بالتركيز على توجه المبادئ الأولمبية من جهة، وواقع أعمال وتصرفات وخطاب أصحاب المصلحة وإجراءاتهم التشغيلية من جهة أخرى، تتكشف حقيقة جدلية بالغة الأهمية وغائبة؛ فمن الناحية الهيكلية يعمل أصحاب المصلحة في الألعاب الأولمبية وفق مبادئ الحركة الأولمبية، ومن الناحية التشغيلية يتوصل الباحث إلى أن الخطط والاستراتيجيات المعمول بها لتحقيق أهداف تلك المبادئ غير مناسبة جزئياً حيناً، ومتناقضة كلياً حيناً آخر مع تلك المبادئ. والنقطة الأساسية هي أنه - من خلال خطاب أصحاب المصلحة - لا يتم النظر في آليات ذلك الاختلاف أو التناقض، بل يتم إرجاع ذلك أحياناً إلى الأخطاء التشغيلية أو في معظم الأحيان بالظروف المحيطة. لتوضيح هذه النقطة يضع الباحث مثلاً يعود بفكرته الأساسية إلى ما حدده باسكار وآخرون (2017):

"هناك انقسامات صغيرة في العلوم الإنسانية، مثل الثنائيات الدقيقة بين النظرية والممارسة، والعقل والجسد، والعقل والسبب، والحقيقة والقيمة". (Bhaskar et al., 2017, p. 33)

والمثال على الشكل التالي: بافتراض أن هناك مسارين متوازيين وليكن الأول (أ) مساراً "ملائماً" للمبادئ الموضوعية، والثاني (ب) مساراً "غير ملائم" (جزئياً أو كلياً)، وشخصاً يسير في المسار (ب) بجسده ولكنه ينظر إلى المسار (أ) ويسير حسب تفاصيله وما يراه فيه من قيم وأسس. ولكنه في النهاية يمشي في المسار (ب) وعلى تضاريسه لا على تضاريس المسار (أ) وبالتالي فهو فكرياً في مسار معين وعملياً وجسدياً هو في مسار آخر.

هنا يجادل الباحث "بمنظور نسبي" بأنه إذا كانت المبادئ الأولمبية هي أسساً للمسار (أ) والإجراءات التشغيلية الحالية لأصحاب المصلحة تقع في حدود المسار (ب) وتحت أسسه، فإن أصحاب المصلحة يسرون على المسار (ب) وهم ينظرون بنفس الوقت إلى مبادئ المسار (أ) ومعايير الفكرية ويلتزمون بها "نظرياً". وبالتالي ربما (يعتقدون بأنهم يسرون فيه)، وأن الأخطاء

الناجمة عن تضارب المبادئ مع طرق العمل هي أخطاء في التطبيق وليست في حقيقة الاختلاف السياقي بين مبادئهم وإجراءاتهم التطبيقية. وربما (لا يعتقدون بأنهم يسيرون فيه) بل يوقنون أنهم في مسار آخر - بغض النظر هنا عن مدى تباينه - وهنا تكون المشكلة أقل غموضاً ولكنها أكبر؛ حيث يتبين بشكل واضح تقديم المصالح الفردية على المبادئ الأساسية "التي يفترض أنها متفق عليها"، وبالتالي لن تكون هناك مشكلة واحدة "واضحة" بل ستكون المشكلات على عدد أصحاب المصلحة لكل دورة ألعاب أولمبية، وبالتالي عدد لا يحصى. ولكن بنظرة أوسع وأكثر شمولية على هذه المشكلة بمنظار الحل الجذري فإن كلتا الحالتين تقع في إطار واحد؛ إنهم في النهاية يسيرون في مسار غير ملائم للمبادئ التي يعتقدون بها، أو على الأقل يسيرون على حافة الطريق الترابية الوعرة التي تسبب لهم تلك العقبات والمشاكل؛ فهم يسيرون في مسار غير ملائم للمبادئ الأولمبية "التي يفترض أنهم يعتقدون بها".

وبذلك فإن أصحاب المصلحة هنا أمام أربع خيارات رئيسية: 1- أن يغيروا مبادئهم بما يلائم "الأسس" التي تنتج إجراءاتهم التشغيلية؛ وبذلك ينتقلون بفكرهم إلى المسار (ب) الذي يسيرون فيه حالياً (أي ملاءمة الفكر مع المسار الذي يسير فيه الجسد). وتتم هنا مواءمة ومقاربة مصالح أصحاب المصلحة المختلفة بتقسيمها - على سبيل المثال لا الحصر - إلى (ضرورية قصوى - ضرورية - ثانوية - غير ضرورية - غير ملائمة). وتتحدد المبادئ وفق تلك المواءمة، وستتحدد هنا بطريقة براغماتية معرفية (كما في براغماتية بيرس "Peirce") (Peirce, 1905/1955) أي لا على مبدأ براغماتية (رورتي وميكافيلي). 2- أن يغيروا إجراءاتهم التشغيلية بما يلائم (أو يلائم بدرجة أكبر) المبادئ التي يعتقدون بها؛ فينتقلوا بذلك بعملهم إلى المسار (أ) إضافةً إلى فكرهم (أي ملاءمة الجسد مع المسار الذي يسير فيه الفكر). 3- إيجاد موائمة تقريبية لكل من المسارين (أ) و (ب) وبناء مسار وسطي يلائم كلاهما من "المبادئ والأفكار والإجراءات التي تمثل أسس المسار (أ)" و"الأسس الأخرى للإجراءات التشغيلية التي تمثل المسار (ب)"، ولتحقيق هذه المواءمة التقريبية بشكل فعال فإن هذا الخيار يحتاج إلى شفافية وموضوعية كبيرة من قبل أصحاب المصلحة للكشف عن الأسس والدوافع العميقة الحقيقية التي يبنون على أساسها إجراءاتهم التشغيلية، وبالتالي الوقوف على أسباب عدم ملاءمتها الكاملة للمبادئ الأولمبية من جهة، وأسباب العقبات والمشاكل الكبيرة التي تواجهها كافة دورات الألعاب الأولمبية "بدرجات متفاوتة" من جهة ثانية، وأسباب هذا التفاوت من جهة ثالثة. وفيما يخص الشفافية والموضوعية بالكشف عن الأسس العميقة الحقيقية التي تحدد الإجراءات التشغيلية فإن الخيار الثالث بحاجة إليها كعنصر أساسي يمكن عدم التصريح به، بينما في الخيارين (1 و 2) فإنه بكافة الأحوال سيتكشف في النتيجة

النهائية لصياغة المبادئ وتحديد الإجراءات التشغيلية. 4- أن يتم تطوير كل من المبادئ الأولمبية والإجراءات التشغيلية لأصحاب المصلحة (بعد مواءمة مصالح أصحاب المصلحة) للوصول إلى نهج مشترك واستراتيجية تعاونية مشتركة وفق مبادئ قليلة الثغرات على أقل تقدير. ويرجح الباحث هنا الخيار (4) كون المبادئ الأولمبية والفكر الأولمبي (Olympism) هي نتاج عملية تطويرية ومستمرة، والإجراءات التشغيلية والعملياتية بطبيعة الحال تخضع للتغيير المستمر بناءً على تغييرات الرؤية الاستراتيجية وثقافة المنظمة أو بناءً على ظروف البيئة المحيطة الداخلية والخارجية. وبالتالي فإن الخيار الرابع يعمل على تطوير توجهات أصحاب المصلحة استراتيجياً وتشغيلياً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن القول (من وجهة نظر واقعية نقدية) أن كل ما سبق قائم على فرضية وجود دوافع عميقة خفية لم يتم التصريح عنها أو غير واضحة للآخرين من أصحاب المصلحة الآخرين (رئيسيين وثانويين) أو الرأي العام، وأن هذه الفرضية يمكن أن تكون غير صحيحة. لكن يمكن الرد على هذا الإشكال بأن تلك المشكلات التي لازمت دورات الألعاب الأولمبية لعشرات السنين دون إيجاد حل جذري لها (على الرغم من الجهود الكبيرة التي سعت في هذا المسعى) إلا أن حلولها لم تنزل داخل الجزئيات التشغيلية والإجراءات الفرعية (كالإجراءات البيئية، وحقوق الإنسان، وشروط العطاءات، والإعانات المالية). هذا يقود الباحث إلى أن المشكلة الأساسية لا تقع في تلك الجزئيات (التي تم حلها في الأصل، ودون تغيير ملموس في المسار الكلي) إنما تقع ما وراء تلك الجزئيات.

التوصيات

في السياسة الدولية، تتخذ الإجراءات الخاصة أشكالاً وأنماطاً مختلفة وفقاً للمصالح والقيم التي تحدد الارتباطات الاجتماعية الثنائية بين الدول، وعلى الرغم من خلافاتهما، تتفق الولايات المتحدة والصين على أن الأطراف الخاصة تشكل شكلاً هاماً من أشكال التعاون الثنائي الذي يخدم مصالحهما الوطنية من خلال "الجهود المشتركة" (Pan & Michalski, 2019). وفي حالة مثل حالة الصين والولايات المتحدة فإن تصورات اللجنة الأولمبية الدولية المتمحورة حول الشراكات مع القطاع الخاص بشكل أكبر لما يقدمه من دعم مالي على المدى الطويل، قبل كل شيء لا تأخذ بعين الاعتبار تلك المصالح والقيم التي تحدد الارتباطات الاجتماعية "الثنائية" بين الدول، وبالتالي لا تحتوي على أي توجهات تفيد بإيجاد بيئة للجهود المشتركة "الإيجابية" ما بين الأطراف، بل على العكس من ذلك فإن سياسة العطاءات المتمثلة بمدينة واحدة تستضيف الألعاب الأولمبية وتحديد شراكاتها مع عدد من الشركات عبر الوطنية ومتعددة الجنسيات هو توجه أقرب للتوجه التجاري في الشراكات وليس توجهاً معيارياً كما يتم الترويج له من قبل اللجنة الأولمبية الدولية. وقد

شدد الباحث على كلمة إيجابية آنفاً كون السياسات المتبعة في الألعاب الأولمبية كما تم التنويه له في المقدمة تقدم بيئة للجهود المشتركة "السلبية" مثل الجهود المشتركة بين عدة دول لمقاطعة الأولمبياد في دولة ما لصالح التغيير السياسي. وعلى ذلك وبعد نجاح معظم التحركات المشتركة تجاه هدف ومصالح تجمع أطراف حكومية دولية في سياق الألعاب الأولمبية، فإن الباحث يرى أن إيجاد جهود مشتركة في إدارة الألعاب الأولمبية هو ما سيعزز الشراكات الحقيقية والتعاون الدولي الفعال في سياق الألعاب الأولمبية، وبالتأكيد جهوداً في إطار الصالح العام العالمي، ومفاهيم التنمية المستدامة.

المراجع

- Alvina, K., Kostyantyn, U., Larysa, D., Lidiia, R., Irina, K., Alina, U., Olha, B., Lolita, D., & Shengying, S. (2020). Sustainable development and the Olympic Movement. *Journal of Physical Education and Sport*, 20, 403–407.
- Andranovich, G., Matthew, Burbank, J., & Heying, C. (2010). Political Economy of the Olympic Games. In C. A. Santo & G. C. S. Mildner (Eds.), *Sport and public policy: Social, political, and economic perspectives*. Human Kinetics.
- Babiak, K., & Thibault, L. (2009). Challenges in multiple cross-sector partnerships. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 38(1), 117–143.
- Bhaskar, R., Danermark, B., & Price, L. (2017). *Interdisciplinarity and Wellbeing: A Critical Realist General Theory of Interdisciplinarity* (1st ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315177298>
- BOCOG. (2008). *Sponsor guide: Beijing 2008 Olympic Games / Beijing Organizing Committee for the Games of the XXIX Olympiad*. Beijing Organizing Committee for the Games of the XXIX Olympiad. <https://library.olympics.com/Default/doc/SYRACUSE/36807/sponsor-guide-beijing-2008-olympic-games-beijing-organizing-committee-for-the-games-of-the-xxix-olym>
- Borowy, I. (2013). *Defining Sustainable Development for Our Common Future: A History of the World Commission on Environment and Development* (Brundtland Commission). Routledge.
- Bucur, M. M., Macovei, S., & Margineantu, G. S. (2015). Sustainable development in the context of the olympic games. *Science, Movement and Health*, 15(2), 111–116.
- Flyvbjerg, B., & Stewart, A. (2012). Olympic Proportions: Cost and Cost Overrun at the Olympics 1960-2012 (SSRN Scholarly Paper No. 2238053). <https://doi.org/10.2139/ssrn.2238053>
- Geeraert, A., & Gauthier, R. (2018). Out-of-control Olympics: Why the IOC is unable to ensure an environmentally sustainable Olympic Games. *Journal of Environmental Policy & Planning*, 20(1), 16–30. <https://doi.org/10.1080/1523908X.2017.1302322>
- Hawken, P. (2010). *The Ecology of Commerce Revised Edition: A Declaration of Sustainability*. HarperCollins.
- Hofielen, G., & Kasper, M. (2018). The Sustainable Development Goals (SDGs) and the Common Good.
- Howes, M., Wortley, L., Potts, R., Dedekorkut-Howes, A., Serrao-Neumann, S., Davidson, J., Smith, T., & Nunn, P. (2017).

- Environmental Sustainability: A Case of Policy Implementation Failure? Sustainability, 9(2), 165. <https://doi.org/10.3390/su9020165>
- IOC, (International Olympic Committee). (n.d.). The International Olympic Committee. International Olympic Committee. Retrieved February 18, 2021, from <https://olympics.com/ioc/overview>
- IOC, (International Olympic Committee). (2003). Olympic movement's Agenda 21: Sport for sustainable development. International Olympic Committee.
- IOC, (International Olympic Committee). (2017). IOC Sustainability Strategy. International Olympic Committee.
- IOC, (International Olympic Committee). (2018). Introduction to Sustainability. In Sustainability Essentials: A Series of Practical Guides for the Olympic Movement (Vol. 7). International Olympic Committee.
- IOC, (International Olympic Committee). (2020a). Olympic Agenda 2020—Closing report (127th IOC Session). International Olympic Committee.
- IOC, (International Olympic Committee). (2020b). Olympic Charter. International Olympic Committee. <https://olympics.com/ioc/documents/international-olympic-committee/olympic-charter>
- IPACS. (2017). About IPACS. International Olympic Committee. <https://www.ipacs.sport/about-ipacs>
- Lenskyj, H. J., & Burstyn, V. (2000). Inside the Olympic Industry: Power, Politics, and Activism. SUNY Press.
- LOCOG. (2007). London 2012 festival: A guide for Partners / The London Organising Committee of the Olympic Games and Paralympic Games Ltd. LOCOG. <https://library.olympics.com/Default/doc/SYRACUSE/54346/london-2012-festival-a-guide-for-partners-the-london-organising-committee-of-the-olympic-games-and-p>
- LOCOG. (2012). Marketing partners' transport guide: June 2012 / London Organising Committee of the Olympic Games and Paralympic Games Limited. London Organising Committee of the Olympic Games and Paralympic Games Limited. <https://library.olympics.com/Default/doc/SYRACUSE/24750/marketing-partners-transport-guide-june-2012-london-organising-committee-of-the-olympic-games-and-pa>
- Mayring, P. (2014). Qualitative content analysis: Theoretical foundation, basic procedures and software solution.

- Merkel, U. (2008). The Politics of Sport Diplomacy and Reunification in Divided Korea: One Nation, Two Countries and Three Flags. *International Review for the Sociology of Sport*, 43(3), 289–311.
- Merkel, U. (2013). Flags, Feuds and Frictions: North Korea and the London 2012 Olympics. *The International Journal of the History of Sport*, 30(15), 1810–1822.
<https://doi.org/10.1080/09523367.2013.796453>
- Müller, M., Wolfe, S. D., Gaffney, C., Gogishvili, D., Hug, M., & Leick, A. (2021). An evaluation of the sustainability of the Olympic Games. *Nature Sustainability*, 4(4), 340–348. <https://doi.org/10.1038/s41893-021-00696-5>
- Pan, Z., & Michalski, A. (2019). Contending logics of strategic partnership in international politics. *Asia Europe Journal*, 17(3), 265–280. <https://doi.org/10.1007/s10308-019-00553-3>
- Paquette, J., Stevens, J., & Mallen, C. (2011). The interpretation of environmental sustainability by the International Olympic Committee and Organizing Committees of the Olympic Games from 1994 to 2008. *Sport in Society*, 14(3), 355–369.
<https://doi.org/10.1080/17430437.2011.557272>
- Peirce, C. S. (1955). What pragmatism is. In J. Buchler (Ed.), *Philosophical Writings of Peirce* (pp. 251–267). Dover. (Original work published 1905)
- Rio 2016 OCOG. (2013). Paralympic commercial plan: IOC Top Partners / Rio 2016 Organising Committee for the Olympic and Paralympic Games. Rio 2016 Organising Committee for the Olympic and Paralympic Games.
<https://library.olympics.com/Default/doc/SYRACUSE/31535/paralympic-commercial-plan-ioc-top-partners-rio-2016-organising-committee-for-the-olympic-and-paraly>
- Rio 2016 OCOG. (2014). Sustainable supply chain guide: Version 2. Organising Committee for the Olympic and Paralympic Games in Rio in 2016.
<https://library.olympics.com/Default/doc/SYRACUSE/38411/sustainable-supply-chain-guide-version-2-september-2014-organising-committee-for-the-olympic-and-par>
- Riordan, J. (2003). Introduction. In P. Arnaud & J. Riordan (Eds.), *Sport and International Politics* (pp. 1–3). E&FN SPON.
- Rowe, D. (2011). *Global Media Sport: Flows, Forms and Futures*. Bloomsbury Academic. <https://doi.org/10.5040/9781849661577>
- UNCCD. (2013). Glossary for performance and impact indicators, financial flows and best practices (ICCD/CRIC(11)/INF.3). United

Nations.

[https://www.undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=ICCD%2FCRIC\(11\)%2FFINF.3&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False](https://www.undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=ICCD%2FCRIC(11)%2FFINF.3&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False)

United Nations. (2002). WSSD Plan of Implementation (A/CONF.199/20). UN-Department of Economic and Social Affairs. https://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/POIChapter10.htm

United Nations. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development (Resolution Adopted by the General Assembly on 25 September 2015 A/Res/70/1). United Nations; Seventieth session. Agenda items 15 and 116. <https://rb.gy/dtlpoq>

VanWynsberghe, R., Derom, I., & Pentifallo Gadd, C. (2021). Legacy and sustainability in the Olympic Movement's new norm era: When reforms are not enough. *International Journal of Sport Policy and Politics*, 13(3), 443–460.

<https://doi.org/10.1080/19406940.2021.1898442>

Voulgarakis, G. V. (2005). Securing the Olympic Games: A model of international cooperation to confront new threats. *Mediterranean Quarterly*, 16(4), 1–7. Scopus. <https://doi.org/10.1215/10474552-16-4-1>

Xu, G. (2008). *Olympic Dreams: China and Sports*. Harvard University Press.

Yarmoliuk, O., & Shengwen, S. (2018). Sustainability and Legacy of Beijing's 2008 Olympics. *Theory and Methods of Physical Education and Sports*, 0(3), 100–104. <https://doi.org/10.32652/tmfvs.2018.3.100-104>

International partnerships for Sustainability in the perceptions of key actors in Olympic Movement (A Critical Study)

Abstract:

This research aims to analyze the perceptions of the International Olympic Committee of global partnerships and international cooperation for

sustainability in comparison with the perceptions of the United Nations. and suggest improvements based on this analysis that would benefit sports organizations. The researchers used the inductive approach in a critical study, and relied on the qualitative content analysis (QCA) as a useful research method for the induction process. The sample consisted of official documents related to the subject of the research, which were consulted through the archives and publications of the International Olympic Committee and the United Nations. The research resulted in differences in perceptions about international partnerships and international cooperation between the two organizations; While the United Nations is concerned with development cooperation between the countries of the north and the south, development aid and encouragement of development projects, the perceptions and policies of the IOC were not considerate of the intergovernmental aspect that has a strong impact on the Olympic Games, considering it an aspect outside the main administrative process of the Olympics, and its perceptions focused mainly on partnerships with the sector. private, which indicates a commercial orientation towards stakeholders rather than the normative one generally promoted by the IOC. Accordingly, the researchers recommended that finding joint efforts in managing the Olympic Games is what will enhance real partnerships and effective international cooperation in the context of the Olympic Games, and certainly efforts within the framework of the global public interest and concepts of sustainable development.